العرب
السبت 2021/10/16
السنة 44 العدد 12211

لا خيارات لبنانية لاحتواء الوضع غير الجيش

القوات المسلحة اللبنانية بحاجة إلى زيادة الدعم الدولي للقيام بمهامها

يعول المسؤولون في لبنان على دور الجيش للخروج من الأزمة المتصاعدة والتدهور الأمني باعتباره الجهة الوحيدة التي يتوافق عليها اللبنانيون، لكنه يحتاج إلى دعم دولي أكبر للقيام بهذه المهمة لاسيما بوجود حزب الله الذي يرهن البلاد بسلاحه.

الجيش صمام أمان

بيروت – يتحرك الرؤساء الثلاثة في لبنان، الجمهورية والحكومة والنواب، في كل الاتجاهات لمنع زيادة تدهور الأوضاع في البلاد، والتعاون مع الجيش اللبناني الذي يحظى بدعم القوى الإقليمية في مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا.

وناقش وزير الدفاع الوطني العميد موريس سليم، خلال لقائه الرئيس ميشال عون في قصر بعبدا، الجمعة الأوضاع الأمنية في البلاد بعد الأحداث التي وقعت الخميس في منطقة الطيونة، والدور الذي قام به الجيش لضبط الوضع وإعادة الأمن والاستقرار والحؤول دون تجدد مثل هذه الأحداث من خلال الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها تحقيقا لهذه الغاية.

وتابع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مع قائد الجيش العماد جوزف عون الإجراءات التي يتخذها الجيش لضبط الوضع، وانتقلوا إلى غرفة عمليات قيادة الجيش لمتابعة مجريات الأوضاع من قائد الجيش وأعضاء مجلس القيادة.

نجيب ميقاتي

الجيش ماض في إجراءاته الميدانية لمعالجة الأوضاع

كما تواصل مع رئيس مجلس النواب نبيه برّي للغاية ذاتها. وتابع مع وزيري الداخلية بسام مولوي والدفاع موريس سليم الوضع، وطلب عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن المركزي لبحث الوضع.

وأكد ميقاتي أن "الجيش ماض في إجراءاته الميدانية لمعالجة الأوضاع وإعادة بسط الأمن وإزالة كل المظاهر المخلة بالأمن وتوقيف المتورطين في هذه الأحداث وإحالتهم على القضاء المختص".

ويكتسب دور الجيش أهمية كبرى في المرحلة الحالية، باعتباره الجهة الوحيدة التي يتوافق عليها اللبنانيون ويحترمونها ويقرون بأنها صمام الأمان للبلاد، بالإضافة إلى أنه يحظى بدعم القوى الإقليمية، وإن كان هذا الدعم متواضعا للحفاظ على نوع من التوازن في لبنان بمواجهة سلاح حزب الله.

وأعلنت الولايات المتحدة دعما إضافيا للجيش اللبناني بقيمة 67 مليون دولار أميركي.

وقالت مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية، السفيرة فيكتوريا نولاند قبل مغادرتها بيروت الخميس "لطالما تعدى الإرهابيون واللصوص على آمال اللبنانيين لفترات طويلة. وبعد سنوات من المعاناة، يستحق اللبنانيون جميعهم الأفضل، فالمهمة التي تنتظرنا شاقة للغاية، لكننا نقف بجانب لبنان وجهوده الجادة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والخدمات الأساسية؛ بما في ذلك الكهرباء والرعاية الصحية والتعليم، بهدف إعادة هذا البلد إلى مسار مستدام واستعادة الازدهار".

وتكتفي السعودية بالإعلان عن موقف دبلوماسي بدعم الدولة ومؤسساتها، بعد أن أوقفت أكبر دعم في تاريخ لبنان من المساعدات العسكرية لتسليح الجيش اللبناني، وقدرها ثلاثة مليارات دولار، في عام 2016 وإيقاف ما تبقى من المساعدة المقررة بمليار دولار التي خصصت لقوى الأمن اللبناني.

وأشارت وقتها إلى أنها عملت كل ما في وسعها للحيلولة دون وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، وأكدت أن القرار اللبناني الرسمي بات مختطفا ضد مصلحة لبنان ومحيطه العربي.

ويحاول المسؤولون اللبنانيون اليوم حشد الدعم للجيش الذي يعاني منذ أشهر من صعوبات في تأمين حاجاته الأساسية المتعلقة بالغذاء وصيانة العتاد، لاسيما أن الجيش اللبناني مؤسسة أساسية تحول دون تدهور الوضع الأمني في البلاد بشكل كبير.

وأشار متابعون للوضع اللبناني والإقليمي إلى أن الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية أظهرت في الأشهر الأخيرة حرصا على دعم الجيش للحفاظ على ما تبقى من لبنان، في مقابل انغماس القوى السياسية في صراعات حزبية وفئوية ضيقة. وأضافوا أن هناك تنسيقا عالي المستوى يجري بين الدول الثلاث حول دعم الجيش وقائده للحيلولة دون انهيار لبنان الكامل وتحوله إلى دولة فاشلة، تحتويها إيران عبر ذراعها حزب الله. وتجلى هذا الأمر في استقبال السفير السعودي وليد البخاري في منزله لقائد الجيش جوزيف عون، بعد أيام من زيارة أجراها الأخير إلى باريس، وقبلها اجتماعه عبر الإنترنت مع مسؤولين أميركيين من الخارجية والدفاع.

ونظمت فرنسا في يونيو الماضي مؤتمرا دوليا افتراضيا لتأمين مساعدات طارئة للجيش اللبناني الذي يعاني في الصميم من الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تواجهها البلاد، بمشاركة حوالي عشرين دولة من بينها الولايات المتحدة ودول الخليج وعدة دول أوروبية لتأمين مساعدات طارئة للجيش اللبناني.

وقالت مصادر في باريس إنه يجب حشد المساعدة "في أقرب فرصة ممكنة"، مشيرة إلى "خطورة الوضع وطابعه الملح".

والهدف هو لفت الانتباه إلى وضع القوات المسلحة اللبنانية، التي يواجه أفرادها ظروفا معيشية متدهورة وربما لم يعد بمقدورهم تنفيذ مهامهم بالكامل، وهو الأمر الضروري لاستقرار البلاد.

الحرب الأهلية مأساة تحييها الاشتباكات في ذاكرة اللبنانيين ص6

قسد تحذر من نمو خلايا داعش وتدريباته لخطة العودة

الرقة (سوريا) – أعرب مسؤولون عسكريون أكراد عن تخوفهم من عودة محتملة لتنظيم "داعش" للقتال في سوريا، مشيرين إلى أن خلايا التنظيم تنمو مجدداً وتقوم بالتدريبات اللازمة لخطة العودة، مستفيدة من الانسحاب الجزئي للقوات الأميركية من المنطقة.

ونقلت صحيفة الغارديان البريطانية عن لقمان خليل القائد العسكري البارز في قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أن مسلحي التنظيم عادوا لقتال قواته.

وتخشى القوات الكردية أن يعتبر تنظيم "داعش" هزيمته فترة هدوء فقط وليست خسارة نهائية، محذرة من أن التنظيم المتطرف بدأ يرص صفوفه من جديد ما قد يشكل تهديدا جديدا للمنطقة. وسيساعد انسحاب الولايات المتحدة التنظيم على النهوض مجددا والتمدد.

وذكر خليل أنه لا يمكن إنهاء أيديولوجيا التنظيم المتطرف بسهولة، قائلا "إنهم يظهرون من جديد ويتعلمون التحلي بالصبر مرة أخرى. وهذه المرة يفعلون ذلك على جانبي النهر (الفرات)".

وكان خليل في طليعة القتال ضد التنظيم منذ عام 2014، وقاد معارك في كوباني والرقة. وعلى غرار معظم القادة الأكراد، احتفل حينها بزوال التنظيم ولكن عدم ارتياحه ظل قائما وازداد منذ ذلك الحين.

وتابع أن وحدات مكافحة الإرهاب التابعة للقوات الكردية تقوم كل يوم بعملية واحدة على الأقل.

وأضاف "قتل الأميركيون ثلاثة أشخاص قبل أيام وقام الفرنسيون بهجوم. والأهداف كلها من تنظيم الدولة الإسلامية وجميعهم في المدن القريبة منا".

وفي مدينة الحسكة المجاورة قال مظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الذي يقود القتال ضد التنظيم منذ 2014، إن تنظيم "داعش" قد يعود مجددا لتهديد النظام العالمي.

وأضاف "لقد حاربناهم لفترة طويلة ونريد أن نضمن ألا يكونوا أقوى منا مرة أخرى"، مشيرا إلى أن قواته لا تزال تعتقل الكثير منهم.

وتابع "في دير الزور وفي العراق في محافظة الأنبار (...) يوجد تنظيم الدولة الإسلامية بشكل منظم. ولا يمكننا أن نغمض أعيننا عن هذا ولا يمكننا تجاهل المخيمات".

ويقول المسؤولون الأكراد إن شاغلهم الرئيسي في الوقت الراهن لا يزال محافظة دير الزور، وهي منطقة لا يزال من المستحيل تقريبا "ترويضها" وضمان سير الأحداث فيها حتى بمساهمة أميركية وفرنسية.

وتخوض قوات سوريا الديمقراطية بدعم من التحالف الدولي بقيادة أميركية آخر معاركها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في شرق سوريا. ومع الانسحاب من أفغانستان، هناك مخاوف متزايدة من سحب واشنطن لقواتها من سوريا أيضا.

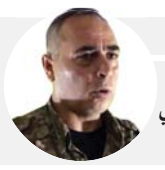

لقمان خليل

إنهم يظهرون من جديد ويتعلمون التحلي بالصبر مرة أخرى

ويبدو أن هناك انفتاحا من قبل عدد من المسؤولين الأكراد للتواصل مع النظام السوري، فقد صرحت إلهام أحمد الرئيسة التنفيذية لـ"مجلس سوريا الديمقراطية" عن زياراتها إلى فرنسا التي ساعدت في تدريب وتسليح "قسد"، وتحدثت عن الحاجة إلى التغيير في بنية الدستور والأجهزة الأمنية في سوريا، وهو ما يطالب به الأميركيون.

وينظر الأكراد إلى الانسحاب الأميركي من أفغانستان على أنه سيخلق نوعاً من الخلل، ويحاولون الاستفادة من درس أفغانستان بالبحث عن بدائل، ويرون أنه من الضروري أن يكون لديهم حلفاء وداعمين إضافة إلى الولايات المتحدة.

ونوهت أحمد أن وفد شمال شرقي سوريا أبلغ المسؤولين الأميركيين أنه في حال قررت الولايات المتحدة الانسحاب "يجب أن يكون ضمن إطار زمني ووفق خطة مدروسة، وأن نكون قد توصلنا إلى حلول سياسية دائمة وتفاهمات حول مصير المنطقة".

وبالإضافة إلى خطر "داعش" وعودته، فإن الإدارة الذاتية تتخوف من أمرين بعد الإنسحاب الأميركي، الأول يتمثل في ضياع حلمها بإقامة إدارة مركزية في شمال شرق سوريا، والأمر الثاني محاولة تركيا شن هجوم على "قسد" والتي تعتبرها جزءا من حزب العمال الكردستاني، وهي في أصل تركيبتها جزء منه وتدرب عناصرها على أيدي مقاتليه.

المدنيون والعسكريون يلجأون إلى الشارع السوداني لحسم الصراع

الخرطوم – احتدم سباق "المليونيات" في السودان على وقع الانشقاق الحاصل في صفوف تحالف الحرية والتغيير والخلافات المتفاقمة بين المدنيين والعسكريين في البلاد، ما جعل بعض القوى أكثر رغبة في العودة إلى الشارع بعد أن فشلت الحلول السياسية في الوصول إلى نقاط التقاء تسهم في تمرير المرحلة الانتقالية، بما يشي بالعودة إلى نقطة الصفر لحسم الصراع وعلاج الانسداد السياسي.

ودعت القوى المنشقة عن تحالف الحرية والتغيير، أو ما يعرف بتحالف "الميثاق الوطني"، وتضم تسعة أحزاب وحركات مسلحة، إلى مليونية جماهيرية السبت للمطالبة بحل الحكومة الحالية وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة واستكمال مسار السلام وتنفيذ بند الترتيبات الأمنية فيه.

وقال سليمان صندل، أحد المشاركين في "الميثاق الوطني"، في تدوينة له على فيسبوك "إن الاحتجاجات تسعى لاسترداد الثورة وإنهاء اختطافها والعودة بقوى الحرية والتغيير إلى منصة التأسيس، وسنجدد التمسك بالوثيقة الدستورية، الإعلان السياسي للانتخابات، ووحدة الشعب ونبذ الكراهية".

وردت قوى مشاركة في التحالف الحكومي على التظاهرة بالدعوة إلى مليونية أخرى في الواحد والعشرين من أكتوبر الجاري، والحشد لها على نطاق واسع على مستوى لجان تنسيقيات المقاومة والقوى الثورية في الولايات المختلفة، للتمسك بالحكومة الحالية والمطالبة بتسليم رئاسة مجلس السيادة من العسكريين للمدنيين.

وتأتي دعوات التظاهر في وقت رفض فيه رئيس الحكومة عبدالله حمدوك مطالب رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو بحل الحكومة الحالية، ولم يفض الاجتماع بين الأطراف الثلاثة الخميس إلى حل يمهد الطريق أمام الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وأشارت صحف محلية الجمعة إلى أن البرهان ودقلو طالبا حمدوك بتوسيع دائرة المشاركة السياسية في حكومته ودمج قيادات الأحزاب المنشقة عن التحالف الحكومي وحل لجنة إزالة التمكين، وهو ما رفضه حمدوك، مؤكدا أن قوى الحرية والتغييراختارته لقيادة الحكومة وتنفيذ الانتقال الديمقراطي في السودان.

ويقوض إصرار المكون العسكري على مطلب حل الحكومة فرص الوصول إلى تسوية سياسية، وسيكون حمدوك الذي حاول لعب دور الوسيط بين المدنيين والعسكريين أقرب للقوى الثورية التي اختارت النزول إلى الشارع.

وتخدم المليونية التي دعت إليها القوى المنشقة عن قوى الحرية والتغيير أهداف المكون العسكري بشكل مباشر، لأنها تستهدف استنساخ تجارب أخرى لعب فيها الشارع دورا في حسم صراعات الفترات الانتقالية، في حين يجد المكون العسكري نفسه غير قادر على دعوة المواطنين إلى النزول، وقد لا تلقى دعوته أصداء لأنه طرف غير مرحب به من قطاعات ترى ضرورة تسليم السلطة للمدنيين.

وتعد الاستعانة بالشارع حلا مناسبا لكافة الأطراف، لأن مجموعة "الميثاق الوطني" تعول على دعم شعبي يحقق أهدافها ويجعلها أكثر تأثيرا، مستفيدة من الأوضاع الاقتصادية الصعبة والغضب من أداء الحكومة.

وينظر المكون العسكري برضاء إلى مظاهرات السبت، ففي حال نجاحها ستخفف من الضغوط الدولية الواقعة عليه وتحثه على الحوار الجدي مع المدنيين وتسليمهم السلطة.

ويرى التحالف الحكومي والقوى الثورية المؤيدة له أن كشف المكون العسكري أوراقه أمام الجميع ورغبته في الانقضاض على السلطة فرصة لاستنهاض الشارع من جديد، والتأكيد على الرفض القاطع لأي ممارسات تقطع الطريق على استكمال المسار الديمقراطي، لأن الحالة الثورية مازالت نشطة داخل بعض القطاعات.

وقال الأمين العام لحزب الأمة القومي الواثق البرير إن حالة الارتباك التي تسيطر على المشهد السياسي مصطنعة لإعادة إنتاج فلول النظام البائد، وأن الشعب لديه الوعي الكامل بالقضايا التي تشكل حاضر ومستقبل البلاد، والمعركة الحالية بين من يريدون تحولا مدنيا كاملا وبين من يستهدفون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الدفع باتجاه الحشود والحشود المضادة عملية سياسية تستهدف عودة الفلول إلى السلطة، والبعض يستعين بالتجربة المصرية وإعادة تنفيذها في السودان، في حين أن الواقع مختلف على الأرض، لأن الشارع مازال متمسكا بالثورة، ولن يسمح بعودة تنظيم الإخوان إلى السيطرة على الدولة مجددا.

الواثق البرير

الشارع مازال متمسكا بالثورة ولن يسمح بعودة تنظيم الإخوان

وتقنع قوى ثورية عديدة بأن حشد تيار "الميثاق الوطني" يخضع لنفس أساليب تنظيم الإخوان الذي اعتاد أن يدفع بالمواطنين إلى الشارع عبر استغلال حاجات الفقراء وتقديم الدعم المالي السخي إليهم، واستعمال بعض الإدارات الأهلية المغلوبة على أمرها وطرق صوفية قريبة من الحركة الإسلامية.

وتوقع الواثق البرير في حديثه لـ"العرب" أن يحسم الشارع الصراع السياسي، لكنه يرى أنه من الأفضل أن يكون هناك حوار بين الأطراف المختلفة، وأن قوى الحرية والتغيير ترى أن الجلوس إلى طاولة المفاوضات لابد أن يكون بديلا عن الممارسات الحالية، التي يحاول فيها عسكريون إخفاء أجندتهم وراء مطالب ترفعها قوى منشقة.

وقالت مصادر سودانية لـ"العرب"، "لا توجد لدى المدنيين غضاضة في مناقشة مطالب المكون العسكري على مستوى تمديد الفترة الانتقالية وتوسيع نفوذهم في المرحلة الانتقالية أو الاستماع إلى مآخذهم على المكون المدني، على أن توضع تلك المطالب على طاولة المفاوضات بدلا من شبه الإضراب الحالي الذي أدى إلى تجميد مجلس السيادة ومجلس الشركاء ومجلس الدفاع والأمن".

وتشير دوائر محسوبة على قوى الثورة إلى أن ما يحدث في شرق السودان لا ينفصل عن محاولات خنق الحكومة المدنية وإظهارها كطرف معرقل للمرحلة الانتقالية، بسبب عدم قدرتها على التعامل مع الصعوبات الاقتصادية والمعيشية، في حين أنها استطاعت أن تنفتح على المجتمع الدولي وحققت نتائج إيجابية على مستوى أرقام الاقتصاد بفعل الدعم الدولي الذي تلقته، بينما أدت سيطرة المؤسسة العسكرية وعناصر النظام البائد على مفاصل الاقتصاد إلى شل الكثير من حركتها وتعطيلها.

ولدى هؤلاء قناعة بأن السير في طريق الحشد الشعبي لن يقود إلى التوافق على حل الحكومة الحالية، لأن هناك أطرافا سياسية تملك ثقلا شعبيا في الشارع سيقف حائلا أمام هذه الرغبة.

وتدرك شريحة من المواطنين بأنها ستكون أمام مشكلات أكبر الفترة المقبلة، قد تقود إلى فراغ سياسي لن تستطيع أي من القوى الموجودة على الساحة التعامل مع تداعياته.

العودة إلى الشارع بعد فشل الحلول السياسية